وضع قبائل الحشم المقرانيين
بعد انتفاضة 1871 بالحضنة

أ. كمال بيرم
جامعة المسيلة

ظلت الدراسات التاريخية المتعلقة بفترة ما بعد ثورة المقراني 1871 بمنطقة الحضنة يكتنفها الإهمال ويحيط بها النسيان مع أن ما حدث للسكان الجزائريين بصفة عامة وأهالي الحضنة ومجانة خاصة كان أشد وطأة وصعوبة من أحداث سنة 1871، كما أغفل الباحثون الجانب الاجتماعي الذي خلفته هذه الثورة على القبائل التي دعمت سلطة المقرانيين منذ القرن السادس عشر ونعني بها قبائل الحشم .

هذه القبائل كما سنرى من حيث نشأتها وتطورها كانت نموذج مختلف لباقي المجموعات القبلية بالجزائر. فقد أخذت هذه القبائل موقعا متميزا خلال الفترة العثمانية وبداية الاحتلال بارتباطها بحكم المقرانيين بمجانة منذ تأسيس قلعة بني عباس.[1] من تكون قبائل حشم المقراني وكيف تعامل الاستعمار الفرنسي معها وكيف كان مصيرها بعد الثورة بمنطقة الحضنة ؟ أسئلة نريد الإجابة عليها من خلال الوثائق التي عاصرت الفترة الممتدة بين 1871 إلى غاية 1914 .

[1] M. Pauyanne, *La propriété foncière en Algérie*, Alger, Jordan, 1900, p. 29.

أصل قبائل الحشم

إن مصطلح الحشم أطلق على مجمل الأنصار من قبائل بني راشد لما انتظموا إلى بني زيان وناصروهم واستوطنوا وطن معسكر في سهل غريس. وينتمي الحشم إلى القبائل الهلالية الذين اختارهم أحمد المقراني خلال اشتراكه مع الحسين بن خير الدين في افتكاك مدينة وهران عام 1563[1].وأسكنوهم سهل مجانة على سفوح جبل هرسبان وتحولوا إلى مصدر فرق حرس المقراني، كما ينتمي جزء منهم إلى قبائل العريب التي كونت جماعة المخزن خلال الحكم العثماني لمنطقة حمزة تحت قيادة المقراني.

هذه القبائل على اختلاف مواطنها وألقابها لم يكتمل كيانها الاجتماعي والسياسي إلا خلال الأحداث والظروف التي عاشتها الجزائر أثناء الحكم العثماني ودور سياسة الأتراك في تدعيم سلطة قبائل المخزن خاصة في فترة الباشاوات1587-1659[2]

أدى ضآلة العنصر التركي في الجزائر إلى دفع الحكام إلى استخدام هذه القبائل لتكون لهم سندا داخليا وقوة حليفة، بحيث امتد نفوذ الأتراك إلى كامل منطقة الحضنة بفضل قبائل الحشم .وفي الوقت ذاته استنجد الأتراك ببعض القبائل المتمردة مثل أولاد عبد الله وأعطوهم صبغة شرعية في مراقبة المنطقة الممتدة بين سيدي عيسى وبوسعادة رغم أعمالهم اللصوصية في كثير من الأوقات.[3]

كانت قبائل الحشم تمثل قوة أمن وحماية للطرق الرئيسية والحصون العسكرية خلال الفترة العثمانية، فالطريق السلطاني الواصل بين الجزائر وقسنطينة والذي يمر بمنطقة برج بوعريريج مثّل محطة هامة لنشاط قبائل الحشم وامتد هذا النشاط إلى الطرق الثانوية لبايلك الشرق وبايليك الوسط. وإلى مناطق القبائل الثائرة التي ظلت

---

[1] مسلم بن عبد القادر، أنيس الغريب والمسافر، تحقيق رابح بونار، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974، ص 95.

[2] L. Rinn, *Histoire de l'insurrection de 1871*. Alger, Jordan, 1884, p. 11-13.

[3] CAOM.; Centre d'Archive d'Outre Mer: Archive du Gouvernement de l'Algérie, Aix-En-Provence, 21,H19, *Notice sur les tribus de subdivision d'Aumale*.

تقوم بتمردات ضد سلطة البايلك مثل عرش أولاد دراج وعرش أولاد ماضي بالحضنة الغربية.

لقد تحولت قبائل الحشم مع مرور الزمن إلى الصفة الإقطاعية في الحياة الاقتصادية باضمحلال الأعمال التجارية والمبادلات النقدية لسكان الريف وانتقال ملكية أرض البايليك إلى ملكية خاصة لعشائر الحشم.

لقد أراد الاستعمار الفرنسي تحطيم القاعدة الاقتصادية للطبقة البورجوازية القديمة كبداية لتفكيك المجتمع الجزائري وعزل القيادات والمشايخ الحاكمة أمثال المقرانيين وتعويضهم بموالين. وأعطت القوانين الصادرة عن الجمهورية الفرنسية بعد 1871 صلاحيات واسعة للوالي العام في الجزائر ولحكام المقاطعات كلها تهدف إلى نزع الملكيات العقارية ومنحها للكولون وهذا ما تعرضت إليه قبائل حشم المقرانيين بعد أحداث انتفاضة 1871.

في بداية الاحتلال الفرنسي حاربت قبائل الحشم بسهل غريس إلى جانب الأمير عبد القادر وقدر الجنرال دوما (Daumas) في مراسلاته عدد سكان قبائل الحشم بداية الاحتلال الفرنسي بمنطقة غريس سنة 1837ب 1500 خيمة بها حوالي 10.000 ساكن وعند احتلال قوات الجنرال بوجو مدينة معسكر سنة 1843 خضعت بعض هذه القبائل للقوات الفرنسية ومنها من انتقل إلى أحواز المغرب الأقصى بمنطقة الزراهنة وزمران الواقعة شرق مراكش حيث اندمجت مع قبائل أولاد سيدي رحال ووقعت البيعة للسلطان المغربي مولاي الحسن الأول في 22 رجب 1290 هـ.[1]

أما ما يخصّ حشم المقراني بإقليم مجانة فقد ذكرت التقارير الفرنسية الأولى التي دونت سنة 1845 أن عدد خيم الحشم وصل إلى 1400 خيمة كانت تستوطن المنطقة الممتدة بين جبل موريسام في الشمال إلى منطقة رأس الوادي (Toqueville) سابقا ومن

---

[1] وثيقة البيعة محفوظة بخزانة مديرية الوثائق الملكية بالرباط رقم 331 ووقعها عدد من أعيان قبيلة أولاد عبد الله من حشم غريس منهم :

(عبد القادر بن سليمان والشيخ مي بوعلام والشيخ الطيب بن قدور والشيخ محمد الوهراني والشيخ دحمان بن عبد الله وآخرين).

الشرق وادي مجانة إلى جبل الكاف وواد بنية في الغرب وتضم مناطق برج بوعريريج ومجانة وسيدي مبارك والعناصر. وقد ضمت فرق عديدة أهمها فرقة الدوابر وأولاد كدية والجعافرة والمكاية وأولاد البدار والنشابة وبوخبار وأولاد عجيل وأولاد العقلة وأولاد شنيني وأولاد حنايشية وأولاد الصغار والعلاوة وقدرت إحصائيات السلطة الفرنسية عدد قبائل الحشم المقرانيين سنة 1846 كما يلي[1]:

السكان	العدد	الماشية	العدد
الفرسان	400	الأبقار	6000
المشاة	840	الأغنام	10.000
السكان/أطفال.نساء.شيوخ	4900	الخيول والجمال	1800
المجموع	6200	البغال	2000
عدد الخيام	1400		

وحسب الإحصاء الذي قامت به سلطات الاحتلال سنة 1861 على سكان المناطق العسكرية التابعة لمحيط برج بوعريريج التابع لقسمة سطيف ضمن مقاطعة قسنطينة الذي تقع ضمنه قبائل الحشم.فقد ضمت عائلة أولاد مقران وخدامها ما يزيد عن 428 رجل و427 امرأة و432 طفل لمجموع 1287 نسمة بينما كانت تتكون قبائل الحشم الواقعة تحت نفوذ المقرانيين لمحيط برج بوعريريج كالتالي[2] :

القبائل	الرجال	النساء	الأطفال	المجموع
قبيلة البدارة	187	178	236	604
قبيلة أولاد عجيل	175	155	174	504
قبيلة اللعالبة	95	102	105	302
قبيلة الكوابر	180	198	270	642

[1] Ministère de la Guerre, *Notice sur la division territoriale de l'Algérie*, 1846, p. 107.

[2] CAOM, 8M43. *Hachem Hodna, dénombrement de la population du cercle de Bordj Bouareridj 1861.*

وضع قبائل الحشم المقرانيين بعد انتفاضة 1871 بالحضنة.....أ. كمال بيزم

قبيلة اللعلاونة (سيدي مبارك)	433	419	533	1385
قبيلة اللعلاونة	101	86	117	304
أولاد لخضر	348	318	472	1132
الحناشية	237	28	333	828
بني حمود	225	213	300	738
أولاد شنيني	244	212	292	748
أولاد عقلة	185	170	213	568
الزلاقة	155	164	191	510
الخبانة	300	297	326	923
أولاد خليف	197	214	266	677
أولاد سنوسي	201	181	190	592
أولاد سيدي موسى	197	214	266	677
أجانب	715	660	663	2038
			المجموع	13099نسمة

الاستعمار وتهجير قبائل الحشم إلى الحضنة 1876

ربطت الأحداث التاريخية التي مرت بها عائلة المقرانيين قبل الاحتلال الفرنسي علاقات بسكان وعروش منطقة الحضنة خاصة عرش أولاد ماضي، وبقدر ما طبعت في معظمها بالقرابة والمصاهرة كانت أحيانا أخرى تسودها النزاعات التي ذهب ضحيتها الكثير من شخصيات المقرانيين.*

والحشم الذين هجروا إلى المسيلة هم فرسان المقراني الذين ينتمون إلى قبيلة الحشم الهلالية والذين اختارهم أحمد المقران خلال اشتراكه مع حسين بن خير الدين في افتكاك مدينة وهران عام 1563م، وأسكنهم سهل مجانة على سفوح جبل هريسان، وأصبحوا بذلك مصدر فرق الحرس والحزم. كما ينتمي عدد من الحشم إلى أصول

قبائل العريب التي كونت جماعة المخزن خلال الحكم العثماني بمناطق حمزة تحت قيادة عائلات المقراني.حتى عام 1871م. وبسبب مشاركة قوم الحشم القوية إلى جانب عائلة المقراني فقد تعرضت عائلاتهم إلى الفرار والمصادرة والتهجير نحو الحضنة وهم الأغلبية الذين عوضوا عن أراضيهم بمصادرة أخرى بمنطقة المسيلة وبريكة والمعاضيد.

اعتبرت ثورة المقراني 1871 أهم الثورات الشعبية التي اهتزت لها اغلب مناطق الجزائر الشرقية الوسطى فقد مثلت هيجان شعبي تلاحمت خلالها مختلف الأعراش مع عائلة المقرانيين وحشمها[1].

ومن أهم المناطق التي انتفضت وأعلنت مشايخها الجهاد ضد فرنسا منطقة الحضنة الواقعة في المناطق الداخلية للجزائر الشرقية وهي عبارة عن منخفض طبيعي محاط سلاسل جبال الحضنة يتخللها شط الحضنة الكبير.

احتضنت أعراش الحضنة عائلة المقرانيين في مختلف فترات الانتفاضة إلى غاية نهائيتها وبقدر هذا التلاحم كان رد الاستعمار عنيفا ضد هذه المنطقة بالقمع والمصادرة والتهجير والعقاب. لقد شهدت العديد من تقارير الضباط والقيادات الفرنسية بين سنوات 1871- 1876 عن طبيعة الرد الفرنسي ومعاملته للقبائل التي ثارت إلى جانب المقرانيين.[2]

حملت عملية نقل حشم المقرانيين وتهجيرهم بالقوة فيما بعد من إقليم مجانة وبرج بوعريريج بالهضاب العليا الشرقية للجزائر إلى منطقة الحضنة بالمناطق السهبية الداخلية جملة من الأبعاد الاستعمارية ومظاهر الحقد والانتقام والعنصرية، وتساءلت آنذاك كثير من تقارير ومراسلات القادة الفرنسيين هل هي عملية تنظيمية لإدارة الحكم المدني الجديد بالجزائر، أم هي عملية سياسية أم عملية انتقام جماعية للجزائريين؟

---

[1] Louis Rinn, *op. cit*, p. 10-12.

*مثل الشيخ بورنان المقراني الذي قتل بالمسيلة ودفن بها على اثر صراع وقع بين المقرانيين وعرش أولاد ماضي بإقليم بالحضنة الغربية.

[2] CAOM, 1K308. *Hachem...rapport quotidien* 1871-1876.

فإذا كانت عملية تنظيمية في إطار المصادرات الجماعية، يرى قائد مقاطعة قسنطينة في تقرير 1876/3/22 أن الحشم الذين لهم أملاك بالتل يمكن مقايضتهم أراضي بالحضنة إلا أن الحشم الذين لا يملكون أراضي يمكن بقاؤهم بالتل كأجراء عند المعمرين الأوربيين (النازحون من الالزاس واللورين).

وإذا كانت العملية سياسية، يرى نفس الضابط أن القرار الحكومي المؤرخ بـ 1 جانفي 1876م الذي اعتمد اقتراحات مقاطعة قسنطينة المقدمة سنة 1874 يجعل العملية عامة تشمل كل سكان الحشم بدون استثناء، لأن القرار في مادته الثانية ينص على أن "كل السكان الأهالي لعرش الحشم سوف يرحلون إلى أراضي الحضنة المتروكة من طرف قبائل أولاد معتوق والسوامع وأولاد علي بن خالد وأولاد يحي".[1] وأن عملية ترك الحشم غير الملاك في أوطانهم يعتبر خرق للقانون الاستعماري نفسه لأن هذه الفئة تكون خارج العقوبة المفروضة على إخوانهم الملاك وعبارات التقرير تبرز بوضوح تام عن البعد الاستعماري الفرنسي لكل تشريعات وتصرفات القيادة العسكرية الفرنسية في الجزائر عقب وصول الاستعماريون الجدد إلى الحكم بعد هزيمة 1870 مع ألمانيا. .

فالعملية جمعت الهدف السياسي والإجراء العقابي معا، كما جاء في تقرير قائد مقاطعة برج بوعريريج كما أن العملية تزامنت مع أحداث الحرب السبعينية بأوربا ومسالة المهاجرين من الألزاس واللورين نحو الجزائر.

من الوجهة السياسية، أرادت فرنسا القضاء على المقرانيين وأنصارهم باعتبارهم يمثلون خلافة وقيادة هامة واسعة من الجزائر الشرقية والوسطى وتفكيك عروش الحشم بإبعادهم عن مواطنهم وتشتيتهم على دواوير مختلفة وعدم السماح لهم بإعادة ترتيب بيتهم السياسي.[2]

ومن جهة ثانية كانت في إطار التحضير لعملية استيطان الأوربيين في شروط طبيعية وسياسية ملائمة.

---

[1] CAOM, 8H45, *Hachem.....rapport du commandant de la division de Constantine 1/1/1876.*

[2] Archive de la commune mixte de M'sila (A C M M), boite 94, dossier Hachem.

من جانب آخر كانت عملية الانتقام من سكان الحضنة الذين ساندوا انتفاضة المقراني في إطار تفكيك البنى القبلية التقليدية للمجتمع الجزائر الذي بقي يحتفظ بتماسكه الاجتماعي وتضامنه وظل خزان المقاومات الشعبية قبل 1871.

لقد اعتبرت سلطة الاحتلال الفرنسية أن الشيء الذي يجمع الجزائريين هو الأرض فسعت إلى القضاء على وحدتهم من خلال هذا الرابط الأساسي منذ 4 أكتوبر 1844م عندما صدر مرسوم " يحدد ويضمن الحقوق العقارية للفرنسيين ثم تلاه سنة 1845م مرسوم يحدد حقوق مصادرة أراضي السكان الذين تركوا الأراضي والتحقوا بالمقاومة ' واتصلوا بالمقاومين وكل من تغيب عن أرضه ثلاثة أشهر أومن قام بأعمالا ضد فرنسا.

لقد مثلت هذه العملية نموذجا متأخرا لسياسة التفكيك التي بدأت منذ تطبيق قرارات المجلس المشيخي على عروش الحضنة 1867 والتي جعلت من ثورة المقراني الظرف المناسب لاستكمال تنفيذ القرارات ونزع الملكيات وتحويل ونقل الأعراش خارج أوطانها.

الأهداف الاستعمارية من تهجير قبائل الحشم نحوالحضنة

تتضمن الكثير من التقارير العسكرية الفرنسية التي كتب بين 1871-1876 البعد الحقيقي لهذه العملية التي أثارت اشمئزاز بعض الفئات الفرنسية نفسها، لأنها خرجت عن نطاق المعاملات والأعراف الدولية المتعارف عليها إلى غاية هذه الفترة، ولأنها جاءت في ظرف دولي كانت فرنسا في وضع القهر والرجعة بعد حرب الوحدة الألمانية. هل يمكن اعتبارها مجرد رد على انتفاضة شعبية قد سبقتها عدة انتفاضات مماثلة في مناطق أخرى أم هل هي حكم المعمرين وسيطرة الطبقة الرأسمالية الاستعمارية التي وصلت الحكم بعد 1871 أمثال جول فيري وغيرهم ودور المكاتب العربية خلال وبعد.ثورة 1871 .لقد أرادت فرنسا تحقيق جملة من الأهداف نرصدها في ما يلي:.

- تحطيم روح المقاومة الشعبية وتلاحم الريف الجزائري مع القيادات المحلية أمثال المقراني وبومزراق والحداد، وهذا ما كتبته التقارير المتعلقة بإعادة تنظيم قيادة المقرانيين في الحضنة قبل انتفاضة 1871.

- تفكيك القبائل التي مثلت سند المقرانيين وتشتيتها عن أوطانها وعدم تركها فرص لانتفاضات مماثلة مثل قبائل الحشم (وهي عملية تطبيقية لقرار المجلس المشيخي الصادر في 1863/04/22 الذي اعتبرت فرنسا من خلاله أن الريف الجزائري من البدو الرحل هو خزان المقاومات الشعبية)

- تهيئة الظروف الطبيعية لعملية توطين المعمرين الجدد النازحين من الألزاس واللورين بعد حرب الوحدة الألمانية 1870. (وقد أشار إلى ذلك رئيس المكتب العربي لمركز برج بوعريريج الضابط Payen)[1]

- الانتقام من القبائل التي ساندت المقراني بالحضنة بتشتيتها وتهجيرها ومصادرة أراضيها ومحطة أخرى لإقامة مناطق استيطان للأوربيين. (الكثير من هذه القبائل تم ترحيله إلى كاليدونيا الجديدة.)

- تكملة عملية التفكيك والتفتيت الاجتماعي والاقتصادي الذي شرعت فيه فرنسا منذ مرسوم 22 أفريل 1863 المعروف بقانون المجلس المشيخي المتعلق بالملكيات العقارية.

- التحكم والسيطرة على القبائل في إطار تنظيم جديد ضمن الحكم المدني والقضاء على التنظيمات القيادية التقليدية للمجتمع الريفي الجزائري. بحيث نقلت منطقة الحضنة المرحل إليها قبائل الحشم من قيادة المقرانيين والمكاتب العربية ضمن المحيط العسكري إلى قيادة البلديات المختلطة تحت سلطة المتصرفين الإداريين.

[1] ACMM, B 90 (*rapport de chef de cercle de Bordj Bouareridj 18/02/1876*).

- تحقيق انتقال الملكية العقارية للأوربيين بعد هجرة السكان الأهالي لأراضيهم خوفا من القمع الاستعماري وهذا ما يسمح بتطبيق أمرية 1 أكتوبر 1844 التي تسمح بانتقال الأراضي المهملة إلى الدولة الفرنسية.

- ويبدو الهدف العنصري الذي يخرج عن نطاق الإنسانية كان الأكثر وضوحا في تقارير أوامر القيادات العسكرية الفرنسية بعد الإعدام والنفي والتهجير لقبائل الحشم وفرض غرامات الحرب.

تتكون عناصر الحشم المرحلين إلى الحضنة من عدة فرق تتوزع بين عدة دواوير إدارية غير التوزيع التقليدي المرتكز على الوحدة القبلية، تم نقلها بالقوة وتوزيعها على عدة مناطق من إقليم الحضنة منذ 1876، وكانت هذه العناصر تقطن مناطق مجانة، والعناصر، وسيد مبارك، وصنادة وهي أراضي تلية خصبة ذات طابع ملكية خاصة لهم وهذه الفرق هي[1]:

حشم مجانة: تتكون جماعة حشم هذه المنطقة من فرق: مقدم، ومجانة، ودار زيتون، وأولاد خليف، وبوكشاطة، والقرية، وحسناوة، وخروبة، وقد قدر عدد المرحلين بنحو 526 نسمة وقد تم تنصيبهم بأراضي السوامع بعرش أولاد دراج بالحضنة ومنحت لهم مساحة 8211 هكتار.

حشم العناصر: تتكون جماعة حشم منطقة العناصر الواقعة قرب برج بوعريريج من فرق :حناشية، وأولاد شنيتي، ومقدم، وبليمور، وأولاد خلوف، وأولاد رياح، وبومرقد، والعناصر سنارة، وقدر عددهم بـ 485 نسمة ثم تنصيب بأراضي الشلال بعرش أولاد ماضي في الحضنة 20 كلم جنوب المسيلة في مساحة 10.988 هكتار.

حشم سيدي مبارك: تتكون جماعة منطقة سيدي مبارك من فرق: عين تاغروت، وشويحة (التابعة لقيادة زمورة) وبن أحمد، وعلونية، وسيدي مبارك، وريغا، وزمورة،

[1] ACMM, B181 (*dossier Hachemi*) 90 .

وأولاد عكر، وضمت 280 عنصر تم تنصيبهم في أراضي السعيدة بعرش أولاد ماضي في الحضنة في مساحة 8541 هكتارا.

حشم صنادة: جماعة منطقة صنادة تتكون من فرق: مزيطة، وسيدي موسى، ومجانة أولاد عجيل، والدوابر، وضمت 223 عنصر تم نقلهم إلى أراضي الشلال بعرش أولاد ماضي في الحضنة في مساحة 6898 هكتار.

وقد بلغ مجموع الأراضي التي منحت لحشم المقراني بمختلف فرقهم بمنطقة الحضنة 34649 هكتار وزعت عليهم في عدة مواضع منها منطقة بوحمادو التي كانت تضم جزء كبير من عرش السوامع الذي ثار إلى جانب المقرانيين وموضع الشلال وموضع السعيدة التي يتواجد بها عرش أولاد ماضي ومواضع أخرى مثل المعاضيد وبريكة.

أدت هذه العملية إلى تداعيات خطيرة مست العلاقات الاجتماعية لفئتي الحشم وسكان الحضنة، كما أفرزت واقع اجتماعي واقتصادي جديد أدى إلى إحداث خلل في استقرار وتوزيع السكان من جهة، وفي وتيرة النشاط الاقتصادي المرتبط بالأراضي التي مستها هذه العملية إلا إن هذه العناصر من جماعة الحشم لم يستقر بها المقام بأراضي الحضنة، ولم يحصل الدماج بينها وأهالي المنطقة لمدة طويلة مما دفع بأغلبيتها إلى العودة في فترات متقطعة إلى أراضي التل بإقليم مجانة وسطيف والبرج لتترك مشكلا عقاريا قائما إلى ما بعد الاستقلال.

واقع قبائل الحشم بالحضنة بعد1871

لقد كان لثورة المقراني انعكاسات اجتماعية جد مؤثرة على بنية المجتمع وتوزيعه الجغرافي وعلاقاته [1]، فقد أدت إلى فراغ بشري كبير حل بالحضنة عقب انتهاء الثورة وبداية عمليات المصادرة والمتابعة وإجراءات القهر الاستعمارية، ويشهد الفرنسيون أنفسهم لحجم التأثير الذي حل بالسكان بمنطقة المسيلة. فالضابط باين (Payen) الذي

[1] Charles-André Julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine 1871-1954*, Alger, Puf, p. 190.

شغل منصب رئيس المكتب العربي لبرج بوعريريج من 1860 إلى 1869 وكان من بين الضباط المهتمين بالتاريخ والأبحاث الأثرية يؤكد في مقاله حول تعمير الحضنة بأن مقاطعة المسيلة خصوصا قد شهدت فراغا بشريا رهيبا أكثر مما شهدته منطقة مجانة نفسها التي كانت تمثل إقليم عائلة المقراني وحشمه ، ويذكر أن أغلب الأراضي التي كانت تعمرها وتسقيها عروش المسيلة قد وجدها جيش الاحتلال الفرنسي فارغة وتحت حرية تصرفه[1].

كما أن عملية مصادرة الأراضي والأملاك التي مست السكان والفرق التي وقفت إلى جانب المقراني وعرفت بالمنافقين قد أدت إلى عملية تهجير جماعي للسكان بإقليم الحضنة خصوصا من منطقة السوامع وأولاد عبد الله وأولاد ماضي حققت غاية وهدف فرنسا في إطار سياسة التشتيت والتهجير وإيجاد مواطن ملائمة للمستوطنين الجدد.

من جانب التشتيت كانت انتفاضة المقراني عامل هاما في هروب عروش الحضنة وترك أراضيهم قبل حدوث انتقام الفرنسيين منهم. وسياسة التهجير التي اتبعتها فرنسا أدت إلى تقسيم بعض عروش الحضنة مثل عرش السوامع الذي قسم إلى السوامع القبالة الذين بقوا في منطقتهم الأصلية ببوحمادوا، السوامع الظهارة الذين رحلوا إلى منطقة بياضه غرب المسيلة ويمثلون فرقة أولاد عبد الله.

كما قامت فرنسا بتعميم العقاب والمصادرة على الأهالي المحليين بتهجير فرقة الدحادحية من عرش أولاد ماضي بالحضنة بسبب موقفهم من فرنسا إلى أراضي بعيدة عن موطنهم وجعلت من الذين وقفوا إلى جانبها مثل أمير مشيخة أولاد معتوق الطيب دحدوح على رأس قيادة أولاد سيدي إبراهيم سنة 1872، قبل أن تتحول هذه القيادة إلى محيط بوسعادة العسكري ،ضمن محافظة الجزائر سنة 1874.[2]

كما أدت ثورة المقراني إلى هجرة عدد كبير من السكان من الحضنة إلى شرق

---

[1] Payen, « Colonisation du Hodna » *Recueil des notices et mémoires de la société archéologique du département de Constantine* (1893), p. 142.

[2] ACMM, B 90, D1 (*installation des Hachems dans le Hodna 1876*).

ووسط الجزائر وترك أوطانهم .[1]. بحيث هاجر سكان عرش أولاد دراج وفرقة السوامع بدرجة كبيرة نحو مدن الشرق الجزائري مثل تبسة ، والشمرة ، والعلمة وقالمة ووادي زناتي وعنابة والشريعة والسهول القسنطينية وحتى إلى تونس في حين هاجر سكان الخرابشة المعاضيد ونوغة نحو مدن الوسط كالعاصمة وبلاد القبائل واشتغلوا بها في أعمال البناء والمذابح والحمامات وغيرها، إلى جانب عدد كبير من الذين تم نقلهم إلى سجن سكيكدة.

كما انتقلت جماعات أخرى من عرش السوامع المرحلين من منطقتهم إلى مناطق سهول سيدي عيسى ومنطقة بالحوت بمحيط سور الغزلان. في حين تذكر بعض الروايات الشفوية انتقال بعض فرق السوامع إلى تونس بمنطقة الجريد .

إن من نتائج ثورة المقراني الاجتماعية بمنطقة المسيلة هو تهجير وتشتيت قبائل حشم المقراني بها، بحيث هجرت بالقوة جماعات كثيرة من قبائل الحشم بعد أن صودرت أراضيها الخصبة وأملاكها بالمناطق التلية بمجانة وسيدي مبارك والعناصر وعين السلطان ومنحت لها أراضي بمنطقة المسيلة في السعيدة والشلال السوامع[2] ،وهي أراضي مصادرة أيضا من السكان الذين ثاروا مع المقراني، وقدر عدد أفراد الحشم الآتين من مدينة مجانة نحو وطن الحضنة ب 526 فرد ، ومن سيدي مبارك نحو أولاد ماضي 285 فرد ومن العناصر 485 فرد .

خصصت لهم مساحة من الأراضي قدرت ب34650 هكتار منها 8122 هكتار بأراضي بوحمادو "السوامع" و8541 هكتار بأراضي أولاد معتوق بالسعيدة و17896 هكتار بدوار الشلال .

---

[1] ACMM;B, 181; Dossier Hachems توجد قوائم اسمية للسكان الفارين من الحضنة إلى مختلف المدن ضمن أرشيف بلدية المسيلة ضمن علب 90-94-. 210 كما توجد قوائم اسمية للأفراد الذين تم نقلهم إلى سجن سكيكدة (أرشيف ما وراء البحار) - علبة43m.

[2] ACMM, B 171,(*Lettre du Général de la Sougeole à l'administrateur de M'sila 10/06/1882*). (rapport caid- Ouled –Hdideu 18/10/1902;. et B224, 01 (Délibération de la Commission municipale 29/03/1888).

وقد ساد اسم الحشم على المقرانيين في الوثائق الإدارية والمراسلات وحتى الكتابات الأوربية، ولعل هذا الإصرار من الإدارة الاستعمارية على تحول ما كان يطلق عليهم المقرانيين إلى الحشم دون ذكر اسم المقراني هو دليل على رغبة حقيقية في طمس هذا الاسم من ذاكرة السكان المحليين، لأنه يرتبط بحركة جهادية كانت قد لقيت صدى واستجابة واسعة منهم ودليل على الأسلوب الاستعماري في مواجهة رموز المقاومة الشعبية كي لا يكون اسمها عاملا في إعادة بعثها من جديد.

وبدأت عملية تهجير قبائل الحشم من التل إلى الحضنة منذ 1876 ، وامتازت بالطابع القهري والجماعي، أدت إلى تفكيك هذه الجماعة عن أصولها، وفصلها عن أوطانها، فمثلت عملية جراحية استنزفت الكثير من قيمها الاجتماعية والاقتصادية وروابطها، وأثرت بذلك على مستقبلها وعلى مستقبل منطقة الاستقبال، بحيث أدت منذ 1876 إلى بروز مظاهر عدم الانسجام مع البيئة على أساس أن كل الأراضي التي منحت لهم أقل خصوبة ومرد ودية من أراضيهم المصادرة، ولأنها أراضي جلف تعتمد إلا على فيض الأمطار والسيول[1]

وبالموازاة مع هذه المعطيات الجغرافية عمدت فرنسا على إرغام الحشم على اختيار العمل في هذه الأراضي أو دفع غرامات بكل صرامة تطبيقا لنص قانون 1874/10/01، الذي يخول الإدارة كراء أراضيهم للأهالي أو الأوربيين دونهم.

إن عملية التهجير بالقوة، أدت إلى بروز مظاهر عدم الانسجام لهذه الفئة بالمجتمع والبيئة الجديدة نظرا للتباين الكبير بين وضعهم كملاك أراضي خصبة في التل في ظروف زراعية ومناخية سهلة ومكانة اجتماعية مميزة وبين الوضع الجديد في الأراضي الرديئة في مناخ جاف ونقص في المياه وتشكيلات اجتماعية لم يألفوا طبائعها وسلوكياتها.

كما برزت مشاكل هذه الجماعة مع أناس المنطقة حول حدود الأراضي الممنوحة لهم في الوقت الذي بقيت فيما بينهم في المشاع حسب مواطنهم الأصلية،

[1] ACMM, B 90, D1, (*Rapport du Djemaa des Hachems de douar Saida 28/12/1895*).

وانتقل الصراع الجديد الذي كان من المفروض أن يقع بين المحتل والأهالي إلى تنازع بين الأهالي الجزائريين حول الأراضي الرديئة بمختلف فرقهم تلية وحضنية.

فكثرت النزاعات حول توزيع هذه الأراضي وخدمتها وسقيها وإنتاجها وأدى على العموم هذا الوضع فيما بعد إلى بروز ما يسمي بمشكل أراضي الحشم بمنطقة الحضنة والذي مازالت تداعياته مستمرة إلى يومنا هذا[1]

غير أن الوضع الجديد العام للمنطقة سهل تزايد فوضي التلاعب بالأراضي والتنازع في الملكيات في وقت شجعت فيه سلطة الاحتلال بقراراتها الانتقامية على العروش: استغلال الجماعات للأراضي التي اعتبرتها فرنسا متروكة، واحتلالها وبيعها، كما استغل الحشم الأراضي المعروفة بأراضي البايليك وقاموا ببيعها للسكان أو إيجارها. وعند عودة أهلها الفارين ظهرت المنازعات من جديد خصوصا أن جماعة الحشم لم يطول الزمن بهم في المنطقة وهاجروا عائدين إلى التل تاركين الأراضي بصفة إيجار أو خمس أو تعاون مع السكان المحليين.

أدت ثورة المقراني إلى إحداث تحولات عميقة في واقع السكان الاقتصادي والاجتماعي، كما أن انتقام فرنسا من سكان منطقة الحضنة الغربية خاصة أدى إلى تحول في ملكيات الأراضي بين الناس، وهذا ما أثر بدوره على المردود الاقتصادي الزراعي والحيواني للمنطقة.[2]

لقد عمدت فرنسا إلى سياسة التفكيك الاجتماعي للقبائل الوافدة على الحضنة من الحشم وقبائل المنطقة بعد أن أنهكتهم بضرائب الحرب القاسية بهدف[3] إبقاء الأهالي في صراع مستمر فيما بينهم، فقررت منح الأراضي لمن يخدمها خمس سنوات بعد أن فر أصحابها بسبب مواقفهم المؤيدة المقراني،كما كانت قرارات استغلال الأراضي

---

[1] ACMM, B 90, D1 (*rapport caid Boudiaf Sakhri caid Hodna occidentale 13/11/1890*).

[2] Jean Despois, Le Hodna, Paris, Puf, 1953, p. 231-235.

[3] ACMM, B 90, D1 (*état des impôts des Hachems 5/9/1883*) كان مجموع الضريبة المفروضة على نامس الحشم خلال سنوات (1878-1881)= 11530فرنك.

المتروكة عاملا مشجعا لبعض القيادات المؤيدة من قبل فرنسا في احتلال أراضي العروش، مع بعض العائلات النافذة والمتعاونة مع فرنسا[1].

إن ما عرف بمشاكل أراضي حشم المقراني بمنطقة الحضنة، يعبر بصدق عن طبيعة الاحتلال الفرنسي وعن مخططاته لتفكيك المجتمع الجزائري وإبعاد أية نية للمقاومة الشعبية أو الثورة خصوصا بعد المشاركة الواسعة لسكان المنطقة إلى جانب المقرانيين في ثورة 1871 وكان من الطبيعي أن تظهر مشاكل متنوعة لجماعة حشم المقراني المرحلين من مجانة إلى منطقة الحضنة، من حيث الواقع الجديد المفروض عليهم، نظرا للتباين الكبير بين ظروف معيشتهم والظروف الجديدة لمناخ وجغرافية الحضنة القاسية والجافة.

ورغم أن الاحتلال وضع السكان المحليين وجماعة الحشم في موقف حرج إلا أن عوامل التضامن بينهما كانت أكبر وأبقت الصلة الروابط الاجتماعية بينهما بعيدة عن أي تأثير استعماري رغم آثار التفقير والتهجير والمصادرة والتشتيت التي لحقت بهما.

إن حشم المقرانيين أناس ذو ملكيات وأراضي خصبة في التل الرطب يقوم بزراعتها فلاحون بالخمس، فكيف يكون موقفهم من الأراضي ذات المردود الرديء بمحيط المسيلة وفي ظروفها القاسية[2]،كيف يكون اندماجهم مع أهل الحضنة المتعودين على الترحال والتنقل؟ وكيف يكون موقف الأهالي المحليين المنزوعة أراضيهم والمعطاة لأجانب عن منطقتهم، وهل يرضون بالعمل في أراضيهم السابقة كأجراء أو خماسة بعد أن كانوا ملاك؟.

إن هذه الأسئلة وكثيرة منها لا تجد أجوبة إلا من خلال العدد الهائل من مراسلات الإدارة وتقارير القياد وشكاوى الأهالي والمنازعات التي ظهرت منذ 1876 ومازالت مستمرة إلى يومنا هذا.[3]

---

[1] ACMM, B 90, D1 (*installation des Hachems dans le Hodna 1876*).

[2] ACMM, B,90, D1 (*affaire Hachems , lettre* 10-06-1882).

[3] ACMM, B90, D1 (*rapport caid Hdiden 27/09/1893*). (*rapport caid M'cif 12/01/1912*).

لقد طرح مشكل ترحيل جماعة حشم المقرانيين من مجانة إلى الحضنة سنة 1876 أنواع كثيرة من المنازعات والشكاوي منها ما تعلق بأحقية الأراضي المصادرة، وموضعها، وحدودها ومساحتها، ومياه سقيها، وخدمتها ومسائل انتقال هذه الملكيات، وعمليات الرهن والبيع، وخدمة السدود والسواقي وغير ذلك.[1]

كما أن العملية التي امتازت بالطابع القهري جعلت أغلبية الحشم يعودون إلى مواطنهم الأولى ومناطق أخرى بعد سنوات قليلة من تاريخ ترحيلهم ليتركوا أنواع جديدة من المشاكل بين السكان المحليين من جهة والإدارة الفرنسية.

وبذلك تدهور الإنتاج الزراعي والحيواني لمنطقة الحضنة بصفة عامة، كما أن ظاهرة تغيب الحشم عن المناطق التي منحت لهم أدى إلى ظهور شكاوى حول عدم مساهمتهم في بناء السدود والسواقي التي تسقى منها أراضيهم الجديدة، مما دفع سلطة الإدارة إلى إصدار اعذارات من اجل الالتحاق بالأراضي أو حرمانهم منها نهائيا خصوصا وان الحشم كانوا ملزمين بدفع ضريبة سنوية للدولة الفرنسية منذ 1878 والتي لم يتم دفعها إلى سنة 1882 أو مصادرة أملاكهم ثانية ليتم كرائها لأهالي المسيلة أو الأوربيين باستثناء الحشم.[2]

وكان الوضع فرصة لسكان منطقة الحضنة في ضم الأراضي والشروع في زرعها وخدمتها كما حصل لجماعة أولاد عبد الله في منطقة بوحمادو وجماعة أولاد ماضي بمنطقة السعيدة.

ومن جهة ثانية ظهرت احتجاجات سكان إقليم الحضنة حول عدم منح الحشم الأراضي لهم لخدمتها بالخمس في الوقت الذي منحوها لأناس أجانب عن هذه العروش .وحين نبحث في مختلف الوثائق والمراسلات ذات العلاقة بالموضوع يتبين

---

[1] ACMM, B,181, (*rapport caïd O.Hdiden 18/10/1902- lettre du chef de cercle de Boussaâda à l'administrateur de M'sila 09/04/1900*).

[2] ACMM, B,90, (dossier Hachem (*affaire indigène –lettre du général de la Sougeole au capitaine–chef de l'Annexe de M'sila 10/06/1882*).

كيف آل وضع سكان الحضنة من ملاك الأراضي الزراعية إلى طالبي العمل بالخمس عند غرباء المنطقة.

كما ظهرت مشاكل عقارية بين أهالي الحشم أنفسهم حول قسمة الأراضي التي أعطيت لهم في إطار أراضي عرش دون تجزئة أي في المشاع غلبت المفسدة على عملية التقسيم وأفسدتها عدة مرات مثل ما حصل لفرع الحشم أولاد سيدي موسى أولا خلوف – أهل بومرقد ،الحنيشية أولاد الشنيتي أولاد ضباب.[1]

وتشير أغلبية مراسلات المتصرفين الإداريين وأعوانهم ببلدية المسيلة وبلدية بريكة وبلدية المعاضيد، وهي البلديات التي استقبلت أراضيها فرق حشم المقراني، أنه بعد سنة 1881 انقسم الحشم المرحلين إلى المسيلة إلى دوارين:

-دوار مجانة التابع لبلدية البيبان المختلطة ، ويضم جماعة ستارة وسيدي مبارك وقمور والعناصر بليمور وهم تحت إمارة الشيخ الشريف بن ريخي إلى غاية 1887، ودوار سيدي مبارك التابع لبلدية المعاضيد.[2]

استمرت مشاكل أراضي الحشم إلى فترة ما بعد تقسيم الأراضي فيما بينهم التي تمت في 1902/11/02 وشملت ستة فرق من حشم المقرانيين هي فرقة أولاد سيدي موسى -فرقة أولاد خلوف – أهل بومرقد – أولاد الحنايشية -أولاد ضباب -أولاد سيدي مبارك وهذه الفرق كانت موزعة في الأراضي التي منحت لهم بمنطقة الشلال ببلدية المسيلة المختلطة وكان معدل نصيب كل عائلة من الأراضي بين نصف جابدة إلى 2 جابدة.[3]

لم يكن للسلطة الاستعمارية دور في حل المشاكل المستجدة و المنازعات بقدر ما كان حرصها على تحصيل الإنتاج والغرامات المفروضة على هذه الأراضي، ورغم

---

[1] ACMM, B,209, D 2, *Lettre du Préfet de Constantine au sous préfet de Sétif 23-02-1903.* et ACMM,B181 (*lettre du caïd Saida 3/2/1893*).

[2] ACMM, B 181, *lettre de l'administrateur de M'sila au chef d'annexe des Bibans 21/9/1899* (Lettre à l'administrateur de Maadid 13/02/1893, et (lettre Djemaa Bouhmadou-2-4-1893).

[3] الجابدة بمنطقة الحضنة عامة تعادل حرث يوم بالحصان.

انسحاب أغلبية حشم مجانة من بلدية المسيلة في العقد الثاني من القرن العشرين فقد برزت مشاكل من نوع جديد، ذلك أن الأهالي المحليين تنازعوا حول أحقيتهم في هذه الأراضي من جهة وفي حدودها من جهة ثانية بعد عمليات الرهن والبيع المتعددة التي عمت بين الحشم وبين سكان البلدية.والتي جعلت معظم الأراضي تستمر بورا دون استغلال،وكان من نتائج هذا الوضع تقلص الإنتاج الزراعي للمنطقة ، وتغير ملامح البيئة المحلية باندثار النباتات الطبيعية وارتفاع حجم الملوحة في هذه الأراضي بعد حرمانها من السقي والاستغلال.[1]

خلاصة إن مسالة قبائل حشم المقراني بعد ثورة 1871 ،وان لم تحضي بالدراسة الوافية تظل تمثل ذلك الواقع الاجتماعي الذي آلت إليه كل أبعاد السياسة الاستعمارية الفرنسية خلال احتلالها للجزائر، وقبائل الحشم مثال لقبائل عديدة منها ما رحل بالقوة ومنها ما ارتحل خوفا من القوة كقبائل بني عامر بالغرب الجزائر بعد مقاومة الأمير عبد القادر وقبائل السوامع بالحضنة بعد انتفاضة المقراني .

وهي وجه واحد لوقع الاحتلال الأوربي وسياسات الردع والتفكيك الاجتماعي فترة الاستعمار التقليدي الأوربي الحديث التي أرادت من خلالها فرنسا الاستعمارية تحويل الأرض والمجتمع الجزائري عن أطره التقليدية وموروثه الحضاري لتحقيق عملية الطمس والاستلاب التي فشلت فيها من خلال السياسات والمشاريع والتشريعات المختلفة منذ احتلالها الجزائر 1830.

---

[1] ACMM;B,181 *(rapport du caïd de M'cif 12/10/1912)*; *(rapport du caïd de M'cif 4/11/1902.*